المؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين الشباب

التعافي بعد كوفيد- 19: نهج مستجيب للشباب

29-28 نيسان/ أبريل 2021، افتراضي

الوثيقة الختامية

المقرر: السيد ملفين بوفا، عضو البرلمان، سورينام، ورئيس منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي

حضر المؤتمر 128 برلمانياً من جميع أنحاء العالم، من بينهم 57 نائبة و71 نائباً. كان حوالي 15 بالمئة من أعضاء البرلمان دون سن الثلاثين. وكان من بين المشاركين أيضاً ممثلون عن المنظمات الدولية، والمنظمات الشبابية والبرلمانات، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وبذلك وصل إجمالي عدد المشاركين إلى 257 مشاركاً.

أطلق المؤتمر ولادة زخم جديد لتمكين الشباب، مدفوعاً بدعوة جريئة وتطلعية: *لا ديمقراطية بدون شمول ومشاركة تمثيلية، ولا شمول ومشاركة تمثيلية بدون مشاركة الشباب في مكانهم الصحيح على طاولة صنع القرار*.

وينبغي للزخم الإيجابي أن يعزز الإجماع ويحفز العمل الحازم لدعم المشاركة الهادفة للشباب والشابات في الحياة السياسية. وهذا من شأنه أن يفي بتطلعات قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية، المعتمد في عام 2010، ويبدأ عقداً جديداً من العمل لتنفيذه الشامل.

ناقش المشاركون على نطاق واسع موضوع التمثيل الناقص للشباب في البرلمانات وتحدوا الواقع حيث 2.6 بالمئة فقط من أعضاء البرلمان في العالم تقل أعمارهم عن 30 عاماً، وحيث يمكن أن يكون الشباب كبيراً بما يكفي للتصويت، ولكن ليسوا من السن بما يكفي ليتم انتخابهم للبرلمان في 69 بالمئة من البلدان.

لجعل مؤسسات الحوكمة مناسبة للغرض من خلال كونها شاملة وتمثيلية وفعالة، دعا المشاركون البرلمانات إلى:

- الانفتاح على مشاركة الشباب وقيادة الأعضاء الشباب من خلال اعتماد وتطبيق الحصص الشبابية. ومواءمة الحد الأدنى لسن الأهلية لشغل المناصب السياسية مع سن الاقتراع؛ وإدخال تدابير لجعل النواب الشباب يقودون الهياكل البرلمانية وهيئات صنع القرار؛
- بناء شراكات قوية بين الأجيال، وذلك بين البرلمانيين الشباب والبرلمانيين الكبار السن، مدعومة من خلال الإرشاد الموجّه من أجل النواب الشباب ومن قبلهم، وكذلك مدعومة من قبل المنتديات المخصصة لبناء الشراكات بين الأجيال؛
- إنشاء وتعزيز الآليات الداخلية، مثل لجان الشباب البرلمانية والتجمعات وشبكات البرلمانيين الشباب من أجل النهوض بخطة تمكين الشباب.
- فتح عمليات داخلية، بما في ذلك أثناء الجائحات وأية أزمة أخرى، للشباب والشابات لإثراء العمل البرلماني والقرارات.

من خلال المشاركة في حملة الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة، *قل نعم للشباب في البرلمان*، والتي تم إطلاقها في المؤتمر، اتفق المشاركون على أن يكونوا صانعي التغيير من خلال اتخاذ إجراءات تحولية وإنشاء حركة عالمية لمشاركة الشباب. وتعهدوا بتشجيع برلماناتهم وشبكاتهم على الانضمام للحملة.

بالإضافة إلى قيادة الإصلاحات واتخاذ إجراءات تحويلية، ظهرت العديد من الأفكار الجديدة الملهمة لدعم انخراط الشباب ومشاركتهم، بما في ذلك:

- خلق مساحات آمنة حيث يتم تمكين الشباب لدفع التغيير.
- توسيع حدود ما يعنيه أن تكون سياسياً.
- فتح البرلمانات أمام المزيد من الناس على مستوى القاعدة الشعبية.
- تسخير القوة التحويلية لزيادة الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي بدور البرلمان والبرلمانيين.

ويلزم وضع سياسات مستجيبة لاحتياجات الشباب في القطاعات الرئيسة مثل التعليم والصحة والتوظيف، لا سيما وأن العالم يسعى للخروج من الجائحة ويحتاج إلى الشروع في عملية انتعاش يمكن أن تعيد البناء على

نحو أفضل، في إطار أكثر شمولاً وإنصافاً ومرونة واستدامة. ولكي يفي هذا التعافي بوعوده، يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع استجابة الشباب.

يجب أن تكون أنظمة **التعليم** مناسبة للغرض وأن تبني الجسور بدلاً من تفاقم الانقسامات. أثناء الجائحة، تُرك طالب واحد من بين كل ثمانية طلاب دون إمكانية الحصول على التعليم. مع تضرر أكثر من 1.5 مليار طفل وشاب في جميع أنحاء العالم من إغلاق المدارس والجامعات، يبدو أن مستقبل الشباب في خطر. يجب أن يقضي العمل الحازم على أوجه عدم المساواة في الوصول إلى التعلم عبر الإنترنت؛ وتخفيف التكاليف والأعباء المالية على الأسر؛ وضمان استمرارية التعلم والتنقل الدولي.

يمكن للممارسات الجيدة التي تم إبرازها، والتوصيات المقدمة في المؤتمر أن تحدث فرقاً. تمت دعوة البرلمانيين من جميع الأعمار إلى:

- الإشراف على الموازنات الحكومية لتحقيق هدف إنفاق 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني على التعليم.
- حماية التعليم في الموازنات الوطنية وتركيز حزم التحفيز على جهود إنعاش التعليم.
- تطبيق بُعد الجندر والعمر والتنوع على التشريعات، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للفتيات والفتيان، بما في ذلك المهمشين والذين يعيشون في فقر.
- العمل على وضع نماذج هجينة في أنظمة التعليم، بدءاً من سد الفجوة الرقمية وتقليل أو القضاء على تكاليف التعلم الرقمي. يجب إنشاء برامج الرقمنة الوطنية وتزويدها بالموارد ومراقبة تنفيذها بعناية.
- العمل بشكل وثيق مع الطلاب والجامعات.
- التأكد من أن التعاون الإنمائي يدعم التعليم أثناء الجائحة وفي أعقابها.

تعد **صحة الشباب** وخدمات صحة الشباب من المجالات الهامة التي تتطلب الاهتمام أثناء الجائحة وفي مرحلة ما بعد الجائحة.

إن تأثير الجائحة على الصحة النفسية كبير، بما في ذلك المرض النفسي السريري والعزلة والضغط المزمن. ويتأثر الشباب بشكل غير متناسب بإجراءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي. فقد افتقر الشباب إلى إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الملائمة للشباب أثناء الجائحة، مما أدى إلى زيادة حالات الحمل بين المراهقات. وفي سياق التغطية الصحية الشاملة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للصحة العقلية والصحة الجنسية والإنجابية وسلسلة خدمات الدعم برمتها.

على الرغم من هذه الآثار، كان للشباب والشابات، ولا يزالون، دور أساسي في دعم الآخرين، ولا سيما كبار السن منهم، وتقديم الدعم لمجتمعاتهم المحلية. لعب الشباب دوراً رئيساً في مكافحة المعلومات المضللة المتعلقة بالجائحة باستخدام نشاطهم وتأثيرهم وقيادتهم على الإنترنت.

تضمنت الممارسات الجيدة التي تم تبادلها في المؤتمر تشريعات تم إقرارها لضمان استمرارية تعليم المراهقات الحوامل، والتدريب المهني للأمهات المراهقات وإنشاء ودعم أماكن آمنة حيث يمكن للشباب والشابات الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية مع احترام خصوصيتهم.

تشمل التوصيات الموجهة إلى أعضاء البرلمان والبرلمانات ما يلي:

- التأكد من أن الرعاية الصحية الشاملة تفي بوعودها للشباب. يمكن أن يكون قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تحقيق تغطية الرعاية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 بمثابة إطار عمل للمساعدة في هذا الصدد.
- سن تشريعات قوية ورقابة صارمة لمعالجة الاضطرابات الحالية في الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، فضلاً عن القضاء على العنف القائم على الجندر ضد النساء والفتيات الشابات.
- التشجيع والدعوة إلى مزيد من الاهتمام والموارد للصحة النفسية للشباب، وحث الحكومات على الاستثمار في خدمات الصحة النفسية.
- المساهمة في مكافحة أية جائحة للمعلومات المضللة بين الشباب وتعزيز المبادرات التي يقودها الشباب للمساعدة في التصدّي للمعلومات المضللة.

- تشجيع الناس على دعم الآخرين من خلال التبرع باللقاحات. تعد حملة "فلتعطِ واحدةً GoGiveOne" التابعة لمنظمة الصحة العالمية مثالاً رئيساً، حيث تدعو الجميع في كل مكان للعب دور في تلقيح العالم.
- حماية الاستثمارات في رأس المال البشري مع تقلص الحيز المالي نتيجة للجائحة.

التمكين الاقتصادي: مشاركة الشباب والتعليم والصحة والرفاه مترابطة. فالعوامل الثلاثة جميعها مدفوعة بالنمو والقدرة التنافسية والتوظيف– باختصار، التنمية الاقتصادية المستدامة.

يشكل عدم المساواة تحدياً رئيساً اليوم، بما في ذلك التوزيع غير المتكافئ للدخل والموارد، فضلاً عن محدودية الوصول إلى السلع والخدمات، وكلها أمور تعرقل فرص النمو. كان الوضع صعباً بالنسبة للشباب قبل انتشار الجائحة. كان الشباب أكثر عرضة للبطالة ثلاث مرات من غيرهم. ويعمل ثلاثة من بين كل أربعة في الاقتصاد غير الرسمي، ويعيش واحد من بين كل ثلاثة في فقر. ورغم تعافي العالم من الركود الاقتصادي في العام 2008، فإن عمالة الشباب لم تفعل ذلك في الواقع.

أثرت الجائحة على الشباب بدرجة كبيرة: فقد تسببت في اضطراب شديد في التعليم والتدريب، وزادت من الصعوبات التي يواجهها الشباب الباحثون عن عمل في العثور على عمل، وفقد الشباب وظائفهم في القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة مثل البيع بالتجزئة والتصنيع، والسياحة، إلخ.

تضمنت الممارسات الجيدة التي تم تبادلها بين المشاركين اعتماد وتنفيذ حصص الشباب في مجالس إدارة المؤسسات الخاصة، وإصدار الشهادات للشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقودها الشباب، وتشجيع الشركات الكبيرة على إدراج هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة في مشترياتها، والائتمانات الصغيرة والبرامج النقدية للشباب، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للشباب، والاستثمار في توظيف الشباب وبرامج استراتيجية المهارات.

تشمل التوصيات للبرلمانيين والبرلمانات ما يلي:

- دعم الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك معالجة بطالة الشباب

- توسيع الاستثمار لاستيعاب حجم الأزمة وتوجيه المزيد من الاستثمار لتحفيز عمالة الشباب، ولا سيما في القطاعات الاستراتيجية مثل الاقتصاد الأخضر واقتصاد الرعاية والصحة.
- تهيئة مناخ يمكّن الشباب من الابتكار من أجل تحقيق نمو اقتصادي أقوى، بما في ذلك من خلال دعم فرص العمل الجيدة في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن فرص التطوع. من الممارسات الجديرة بالملاحظة تعزيز حصص الشباب في مجالس الشركات.
- تشجيع الاستثمار في الأفراد والمؤسسات والوظائف اللائقة.
- الشروع في سن تشريعات قوية لتشجيع القطاع الخاص من خلال التحفيز الضريبي لتوظيف الشباب.
- تعزيز السياسات الشاملة للشباب وحزم التحفيز الاقتصادي للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19.
- تحسين الأطر التشريعية المصممة خصيصاً لرواد الأعمال الشباب.
- النظر في استخدام الدخل الأساسي كوسيلة لتمكين الشباب اقتصادياً.

ينبغي الاستفادة من الإرادة السياسية للبرلمانيين، فضلاً عن الدعم العلني والتزام مختلف أصحاب المصلحة، لإعادة الحياة إلى نظم التعليم، وفتح أبواب التوظيف وريادة الأعمال للشباب، وكسر الحواجز والسماح لقوة الأفكار والعمل من قبل الشباب في تغيير جوهر المشاركة السياسية. أخيراً وليس آخراً، من الضروري حماية الأجيال القادمة من خلال حماية صحتهم ورفاهيتهم.

Seventh Global Conference of Young Parliamentarians

Post-COVID-19 recovery: A youth-responsive approach

28-29 April 2021, Virtual

Outcome document

Rapporteur: Mr. Melvin Bouva, Member of Parliament, Suriname, and President of the IPU Forum of Young Parliamentarians

The Conference brought together 128 parliamentarians from around the world, of whom 57 were women MPs and 71 male MPs. Around 15 per cent of the MPs in the Conference were under the age of 30. Participants also included representatives of international organizations, youth organizations and parliaments, academia and the private sector, thereby reaching a total number of participants of 257.

The Conference launched the birth of a new momentum for youth empowerment, driven by a bold and forward-looking call: *No democracy without inclusion and representative participation, and no inclusion and representative participation without young people in their rightful place at the decision-making table*.

The positive momentum should further nurture consensus and spur resolute action to support the meaningful participation of young men and women in political life. This would live up to the aspirations of the IPU Resolution on Youth Participation in the Democratic Process, adopted in 2010, and kick start a new decade of action for its comprehensive implementation.

The participants deliberated extensively about youth under-representation in parliaments and challenged the reality where only 2.6 per cent of the world's MPs are under 30 and where young people can be old enough to vote, but not old enough to be elected to parliament in 69 per cent of countries.

To make governance institutions fit for purpose by being inclusive, representative and efficient, the participants called on parliaments to:

- Open up to youth participation and to the leadership of young members by adopting and implementing youth quotas; aligning the minimum age of eligibility for political office with the voting age; and introducing measures to have young MPs lead parliamentary structures and decision-making bodies;
- Build strong intergenerational partnerships between young and senior MPs, supported through mentorship for and by young MPs, as well as powered by dedicated intergenerational fora;
- Create and reinforce internal mechanisms, such as youth parliamentary committees, caucuses and networks of young MPs in order to advance the youth empowerment agenda;
- Open up internal processes, including during pandemics and any other crisis, to young men and women to inform parliamentary work and decisions.

Through engagement in the new IPU Campaign *I Say Yes to Youth in Parliament,* launched at the Conference, participants agreed to be changemakers by taking transformative action and creating a worldwide movement for youth participation. They pledged to encourage their respective parliaments and networks to join the Campaign.

In addition to spearheading reforms and taking transformative action, several inspiring new ideas emerged to support youth engagement and participation, including:

- The creation of safe spaces where youth are empowered to drive change.
- Expanding the boundaries of what it means to be a politician.
- Opening parliaments to more people from the grassroots level.

- Harnessing the transformative power of increased connectivity and social media to increase awareness of the role of parliament and that of parliamentarians.

Youth-responsive policymaking is required in key sectors such as education, health and employment, particularly as the world is endeavouring to emerge from the pandemic and needs to embark on a recovery process that can build back better, in a more inclusive, fair, resilient and sustainable way. For such a recovery to deliver on its promises, it must go hand in hand with youth responsiveness.

Education systems should be fit for purpose and build bridges rather than exacerbate divides. During the pandemic, one in eight students were left without access to education. With more than 1.5 billion children and youth worldwide affected by the closure of schools and universities, the future of young people seems to be in danger. Resolute action should eliminate inequalities of access to online learning; ease the costs and financial burdens on households; ensure learning continuity and international mobility.

The good practices highlighted and recommendations made at the Conference have the potential to make a difference. Parliamentarians of all ages were called upon to:

- Oversee government budgets to meet the target of spending 6% of national GDP on education.
- Protect education in national budgets and focus stimulus packages on education recovery efforts.
- Apply a gender, age and diversity dimension to legislation, taking into account the specific needs of girls and boys, including those who are marginalized and living in poverty.
- Work on hybrid models in education systems, starting by bridging the digital divide and reducing or eliminating the costs of digital learning. National digitalization programmes should be established and resourced, and their implementation carefully monitored.
- Work closely with students and universities.
- Ensure that development cooperation supports education during the pandemic and in its aftermath.

Youth health and youth health services are important areas requiring attention during the pandemic and in the post pandemic phase.

The impact of the pandemic on mental health is significant, including clinical mental illness, isolation and chronic stress. Young people are disproportionately affected by social distancing and quarantine measures. Young people lacked access to youth-friendly sexual and reproductive health services during the pandemic, which caused an increase in teenage pregnancies. In the context of Universal Health Coverage, special attention should be paid to mental health, sexual and reproductive health, and the entire chain of support services.

Despite these impacts, young men and women have been and continue to be essential in supporting others, in particular their elders, and offering support to their communities. Young people have been key players in countering misinformation related to the pandemic using their online activity, influence and leadership.

Good practices shared at the Conference included legislation passed to ensure education continuity for pregnant adolescents, vocational training for teen mothers and the creation of and support for safe spaces where young men and women can access sexual and reproductive health services while respecting their privacy.

Recommendations for MPs and Parliaments include:

- Ensure that Universal Health Care delivers on its promises to young people. The IPU's Resolution on Achieving Universal Health Care Coverage by 2030 can serve as a framework to assist in this regard.
- Robust legislation and oversight to address the current disruptions in access to essential health services, including sexual and reproductive healthcare, as well as to eliminate gender-based violence against young women and girls.

- Encourage and call for more attention to and resources for youth mental health and urge governments to invest in mental health services.
- Contribute to combating any pandemic of misinformation among young people and promote youth-led initiatives to help counter misinformation.
- Encourage people to support others by donating vaccines. The WHO's GoGiveOne Campaign is a key example, calling on everyone, everywhere to play a part in vaccinating the world.
- Protect investments in human capital as fiscal spaces shrink as a result of the pandemic

Economic empowerment: Youth participation, education, health and well-being are interconnected. All three are driven by growth, competitiveness and employment – in short, sustainable economic development.

Inequality is a key challenge today, including unequal distribution of income and resources as well as limited access to goods and services, which are all hindering opportunities for growth. The situation was difficult for young people already before the pandemic. Young people were three times more likely to be unemployed than others. Three out of four worked in the informal economy and one in three was living in poverty. While the world has recovered from the economic recession of 2008, youth employment never really has.

The pandemic impacted young people to a major degree: it brough severe disruption to education and training, it increased difficulties for young jobseekers in finding a job, and young people lost their jobs in the sectors most affected by the pandemic such as retail, manufacturing, tourism, etc.

Good practices shared among participants included the adoption and implementation of youth quotas on the boards of administration of private enterprises, certification of SMEs led by youth and encouragement for large corporations to include these SMEs in their procurement, micro credits and cash programmes for young people, supporting youth SMEs, and investing in youth employment and skills strategy programmes.

Recommendations for MPs and Parliaments include:

- Support structural reforms, including to address youth unemployment
- Expand investment to capture the scale of the crisis and channel greater investment to spur youth employment, in particular in strategic sectors such as the green economy and the care and health economy.
- Enable the building of an atmosphere where youth are empowered to innovate for stronger economic growth, including by supporting quality job opportunities in the private and public sectors, as well as volunteering opportunities. A noteworthy practice to promote is youth quotas on the boards of enterprises.
- Promote investment in people, institutions and decent jobs.
- Initiate robust legislation to encourage the private sector through tax stimulus to employ young people.
- Promote youth-inclusive policies and economic stimulus packages to cushion the impacts of the COVID-19 pandemic.
- Improve the legislative frameworks designed particularly for young entrepreneurs.
- Consider the use of basic income as a means to economically empower young people.

The political will of parliamentarians, as well as the overt support and commitment of various stakeholders, should be drawn upon to bring education systems back to life, open up the doors of employment and entrepreneurship to young people, and break through barriers and allow the power of ideas and action by youth to change the essence of political engagement. Last but not least, it is imperative to protect future generations by safeguarding their health and well-being.